

تقرير مجلس الإدارة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

مساهمونا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بفضل من الله، أتمننا فصلا آخر من هذه العام والذي تكفل والله الحمد بجهود أسهمت في تحقيق المزيد من التقدم والنمو للبنك الإسلامي الأول في السلطنة، وذلك كجزء من خططنا للإسهام في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في السلطنة.

ويسرني، بالنيابة عن مجلس الإدارة في بنك نزوى، أن أقدم لكم نتائج الربع الثالث المنتهي بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م، والتي تستند إلى القوائم المالية الفصلية الملخصة وغير المدققة، بعد مراجعة المدقق الخارجي.

سوق المصارف الإسلامية في السلطنة

لقد شهد قطاع الصيرفة الإسلامية تطورا ملحوظا خلال الفترة المنصرمة. ووفقا للتقرير الصادر من البنك المركزي العماني، فقد حققت التمويلات الإسلامية لدى البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية نموا بنسبة ٥٢,٦٩% (٧٢٦ مليون ريال عماني) خلال فترة تمتد لإثني عشرة شهر والمنتهية بـيونيو ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,١٠٣,٨ مليون ريال عماني، وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي حيث بلغ ١,٣٧٧,٨ مليون ريال عماني. كما بلغ إجمالي أصول البنوك والنوافذ الإسلامية ٢,٦٥٠,٢ مليون ريال عماني وذلك كما في يونيو ٢٠١٦، بنمو بلغ ٨١٧,٦ مليون ريال عماني بنسبة ٤٤,٦١% وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وفي الحقيقة فإن النمو الذي يشهده قطاع الصيرفة الإسلامية إنما هو إنعكاس للإقبال المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولذا فإننا نؤمن بأن القطاع يملك فرصا ومؤهلات عديدة للنمو والتطور.



لقد شهد الاقتصاد العالمي تقلبات متصاعدة بدءاً من نهاية عام ٢٠١٤، وذلك انطلاقاً من تذبذب أسعار النفط، ومروراً بالنمو البطيء الذي شهده الاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن الحكومة العمانية استطاعت التأقلم في مواجهة التحديات الاقتصادية وذلك من خلال الخطط الاستراتيجية الهادفة نحو تنويع مصادر الدخل، والإصلاح التنظيمي، إلا أن الاقتصاد المحلي شهد تباطؤاً خلال العام الجاري ٢٠١٦، مما أدى إلى تأزم السيولة في السوق المحلي.

وبالرغم من ذلك، تظهر المؤشرات الأساسية لأداء قطاع البنوك بأن وضعها في مستوى مستقر مع نمو جيد لإجمالي أصولها، كما تظهر المؤشرات مواصلة القطاع البنكي للحفاظ على مستوى الرسملة بشكل جيد وذلك أعلى من المتطلبات التنظيمية والذي يعكس سلامة أداء القطاع المصرفي في السلطنة.

وسيواصل بنك نزوى مسيرة أعماله من خلال خطته المتسمة بالمنهجية والرؤية المستقبلية الحكيمة، وذلك لضمان تحقيق أداء مالي مستقر. ولذا فقد ابتدأنا والله الحمد تنفيذ خطتنا الاستراتيجية ٢٠٢٠ والتي تهدف نحو تعزيز المكانة الريادية لبنك نزوى، وإضافة إلى ذلك فقد عمدنا إلى تسريع برنامج تنويع الإيرادات. وبالرغم من حدة المنافسة في الساحة الاقتصادية، إلا أننا سنواصل الالتزام بممارسات إدارة المخاطر التقليدية وسنظل على استعداد لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة في الساحة الاقتصادية.

النتائج المالية

واصل بنك نزوى نموه الدائم والمربح. وتظهر النتائج المالية للأشهر التسع الماضية والمنتوية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ أداءً مالياً قوياً مستنداً إلى أساس قوي بحيث يضمن تحقيق عوائد مالية مستقرة وذلك نتيجة لتنفيذ إستراتيجيته طويلة المدى.

و بنهاية سبتمبر ٢٠١٦ فقد بلغ إجمالي الأصول ٤٦٥ مليون بمعدل نمو بلغ ٤٧%، مقارنة بنفس الفترة من السنة المنصرمة سبتمبر ٢٠١٥ حيث بلغت إجمالي الأصول حينها ٣١٦ مليون ريال عماني،

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بلغت ودائع العملاء كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م ٢٩٩ مليون ريال عُمانى، الأمر الذي ساهم في زيادة الحصة السوقية للبنك حيث أن هناك الكثير من العملاء المستفيدين من المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومعدلات الأرباح التنافسية الخاصة بها، حيث تبلغ عدد الحسابات لدى البنك سواء كانت للأفراد أو الشركات أكثر من ٦٦,٠٠٠ حساب. وفي المقابل، فقد نمت إجمالي محفظة التمويل لتبلغ ٣٧٨ مليون ريال عمانى، حيث حقق البنك معدل نمو بنسبة ٥٩% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية سبتمبر ٢٠١٦ حيث بلغ إجمالي محفظة التمويل (٢٣٨ مليون).

كما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية إلى ٥١% بحيث بلغ ١٢,٥ مليون ريال عمانى وذلك مقارنة بسبتمبر ٢٠١٥، كما بلغت التكاليف التشغيلية ١١,٨ مليون ريال عمانى.

وكنتيجة للمعطيات المذكورة أعلاه، فقد نمت الأرباح التشغيلية من خسائر بتكلفة ٣,٣ مليون ريال عمانى إلى صافي أرباح بقيمة ٦٦٦ ألف ريال عمانى قبل المخصص خلال الفترة الحالية وذلك بمعدل نمو بنسبة ١٢٠%، وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضى سبتمبر ٢٠١٥. حيث ساهم هذا النمو الاستثنائي في خفض صافي الخسائر بنسبة ٨٧% ليصل إلى ٥٤٠ ألف ريال عمانى بنهاية سبتمبر ٢٠١٦ وذلك مقارنة بالخسائر المسجلة في الفترة نفسها من العام الماضى والتي بلغت ٤,٢ مليون ريال عمانى.

وخلال هذه الفترة، فقد بدأ البنك تحقيق أرباح وذلك بعد خصم المخصصات، الأمر الذي يشكل إنجازاً آخر في سبيل تحقيق الخطة الاستراتيجية للبنك والتي تهدف نحو تحسين الأداء المالي وتخفيض الخسائر المتراكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بنسبة كفاية رأس مال قوية الأمر الذي سيسهم في دعم نمو الأعمال التشغيلية للبنك على المدى البعيد، كما أن التقدم المرحلي الذي يحققه البنك هو مؤشر واضح وإيجابي بكون البنك في طريقه نحو تحقيق الأهداف المرجوة خلال العام الجارى ٢٠١٦.



تطلّعات العام المقبل

استنادا إلى خططنا الاحترازية الممنهجة، فإننا سنظل على استعداد تام لمواكبة التغيرات التي قد تطرأ نتيجة الأوضاع الاقتصادية الحالية في المنطقة وفي الأسواق الرئيسية حول العالم. ومن المتوقع خلال الفترة المقبلة من العام الجاري ٢٠١٦ أن تتحسن أسعار النفط عما كانت عليه في الفترة المنصرمة، وبالرغم من السياسة المالية الحذرة التي اتخذتها الحكومة لمجابهة انخفاض أسعار النفط والتي شملت رفع الدعم عن النفط وغيرها من الخدمات لتخفيف الأعباء الناجمة من ذلك على الميزانية العامة، فإنه من المتوقع مواصلة الاستثمار في البنية الأساسية على المدى المتوسط الأمر الذي سيسهم في توفير فرص نمو للقطاع المصرفي. وبناء على المعطيات الحالية، فإننا نتوقع أن يكون هناك نمو جيد في مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال العام ٢٠١٦ لاسيما وأن الحكومة قد شرعت في تعزيز جهودها في تنويع مصادر الدخل.

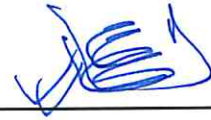
وبالتطلع إلى المستقبل، فإننا على ثقة تامة باستمرار نمو الميزانية العمومية وذلك استنادا على الخطة الموضوعية، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة منتجاتنا وتوسيع قاعدة زبائننا. وبما أننا نفترّب من نهاية العام الجاري، فإن تركيزنا سينصب على تعزيز نمو الأصول، والبيع المتبادل فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات المخصصة للأفراد.

إننا على ثقة تامة بمواصلة كتابة قصة نجاحنا بتعزيز المكانة الريادية للبنك الإسلامي الأول في السلطنة في خارطة الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال الخطة الاستراتيجية التي تضع ضمن أولوياتها اعتماد منهج حصيلف لإدارة التكاليف والمخاطر.

شكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ، وبالنّياابة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

وأخيراً، يسرني بالنّياابة عن أعضاء مجلس الادارة وأعضاء إدارة بنك نزوى، أن أختم هذا التقرير بتقديم كلمة شكر للأعضاء المساهمين، ولزبائننا لولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متكامل في السلطنة.



أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي،

رئيس مجلس الإدارة